

30 أغسطس/ آب 2017 - اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري

بيان مشترك / سوريا - يجب تحقيق العدالة لآلاف الضحايا للاختفاء القسري

نحن منظمات المجتمع المدني الموقعة أدناه، نحیی ذكری ضحايا الاختفاء القسري في سوريا ونعرب عن دعمنا لعائلاتهم، وناشد المجتمع الدولي أن يدعم مطالبهم بضمان العدالة و الحقيقة و جبر الضرر والإفراج الفوري عن جميع المحتجزين قسراً في مراكز الاحتجاز السرية.

إذ يحتفل العالم باليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري، تعرب منظماتنا عن شجبها للاستخدام المستمر والمنهجي للاختفاء القسري والذي يشكل جريمة ضد الإنسانية التي ترتكبه الحكومة السورية. فإسكات ناقيديها ولزرع الخوف في مجتمعاتهم المحلية، اعتمدت الحكومة السورية هذه الممارسة تجاه المدنيين و تبلورت بشكل منهجي بعد بدء الاحتجاجات السلمية في مارس/ اذار 2011. كما ندعو جميع الجماعات المسلحة المنخرطة في النزاع الافراج فوراً عن جميع المختفين المحتجزين والكشف عن مصيرهم وأماكن وجودهم.

عكفت منظماتنا منذ انطلاق الاحتجاجات السلمية في سوريا على رصد و توثيق حالات مئات الأفراد السوريين الذين وقعوا ضحايا للاختفاء القسري، والعديد منهم نساء وأطفال، ونظمت حملات للدفاع عنهم. وثمة آلاف من أفراد عائلات المختفين يكافحون من أجل العدالة في مساعيهم الخطيرة والمستحيلة لمعرفة مصير أحبائهم وأماكن وجودهم، و هم يعانون من الام عاطفية و نفسية في حين لا تطالهم حماية القانون، و غالباً ما يتم ابتزازهم و التلاعب بهم و استخدامهم من قبل الوسطاء. ويجب لمساعي تحقيق العدالة ألا تتوقف، وأن يكون تحقيق المساءلة بشأن حالات الاختفاء القسري من أولويات جميع أجنادات المفاوضات والمساعي الدولية لإرساء السلام المعنية بسوريا التي قد تحدث.

ندعو الى تحقيق العدالة لباسل خرطيبيل، مهندس البرمجيات السوري الفلسطيني و الناشط السلمي في حرية التعبير، الذي تعرض لاعدام خارج نطاق القضاء من قبل محكمة ميدانية عسكرية في تشرين الاول/ اكتوبر 2015 و الذي لم يعرف مصيره الا في آب/ أغسطس 2017. و في 15 آذار/ مارس 2012، اعتقلت المخابرات العسكرية باسل خرطيبيل و احتجزته بمعزل عن العالم الخارجي لمدة ثمانية أشهر.

ونحن نحث الحكومة السورية على الكشف فوراً عن مصير و امكان عشرات الالاف من ضحايا الاختفاء القسري بما في ذلك المحامي السوري خليل معتوق الذي لا يعرف مكان وجوده منذ اعتقاله عند نقطة تفتيش عسكرية في تشرين الاول/ اكتوبر 2012. و نناشد المعارضة المسلحة على اطلاق سراح المدافعين السوريين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك رزان زيتونة، وسميرة خليل، ووائل حمادة، وناظم حمادي، الذين اخنطفوا من مكاتب مركز توثيق الانتهاكات في دوما على يد مجموعة من الرجال المسلحين والمقتنعين في 9 ديسمبر/ كانون الأول 2013.

و نطالب جماعياً بالإفراج الفوري عن جميع المحتجزين في سوريا بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم الشرعية بحرية التعبير والتجمع. وناشد الحكومة السورية وجماعات المعارضة المسلحة على الكشف فوراً عن مصير المختفين ووقف اعتقالهم تعسفاً

واختطافهم واحتجازهم بسبب أنشطتهم السلمية والصحية والإنسانية - وذلك تماشياً مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2139، والذي يدعو إلى "الإفراج عن أي محتجزين بشكل تعسفي" في سوريا.

وتحديداً، فإننا نناشد الحكومة السورية بالالتزام بالتالي:

- 1- ضمان عدم حدوث أي عمليات اعدام أخرى للمدافعين عن حقوق الانسان المحتجزين ووقف اخضاعهم لأي محكمة عسكرية أخرى مخصصة مثل محكمة مكافحة الإرهاب.
- 2- نقل جميع المحتجزين إلى أماكن احتجاز معروفة / معترف بها، والسماح بالزيارات في السجون للأهالي واللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجان المختصة.
- 3- السماح للجنة التحقيق الدولية المستقلة حول سوريا بإجراء تحقيقات نزيهة و محايدة في عشرات الالاف من حالات الاختفاء القسري في سوريا منذ 2011.
- 4- ضمان تسجيل بيانات جميع المحتجزين، وإبلاغ جميع المحتجزين ببواعث احتجازهم، وضمان حصول جميع المحتجزين على الرعاية الصحية اللازمة.
- 5- الانضمام فوراً الى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري دون ابداء أي تحفظات، و تنفيذها بالكامل بموجب القانون الوطني. و بالإضافة الى ذلك ينبغي للسلطات السورية أن تعترف باختصاص اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري في تلقي البلاغات من الضحايا أو غيرهم من الدول الأطراف أو النظر فيها.
- 6- اتخاذ الإجراءات التي تكفل لجميع المشاركين في البحث عن ضحايا الاختفاء القسري، ولا سيما ذوي وأقارب المحتجزين الحماية من سوء المعاملة، والتهديب، والانتقام، والاعتقالات، والاختفاء القسري.
- 7- التأكد من حصول الناجين من الاختفاء القسري والمفرج عنهم وذوي الضحايا المتوفين وأقاربهم على العدالة و الحقيقة و جبر الضرر - ويشمل ذلك التعويض المادي وإعادة التأهيل وإعادة الممتلكات وضمان عدم تكرار حدوث هذه الجريمة مرة أخرى، وتقديم جميع المشتبه في انهم مسؤولون جنائياً الى العدالة في محاكمات عادلة أمام المحاكم المدنية العادية و دون اللجوء الى عقوبة الاعدام.

و ندعو جماعات المعارضة المسلحة تحديداً الى:

- 1- الافراج الفوري عم اي شخص يخضع للاختفاء القسري.
- 2- تسليم قوائم بأسماء المخطوفين والمختفين إلى ذوي المختفين والمنظمات الدولية ذات الصلة.

الموقعون:

1. الاورومتوسطية لحقوق
2. الخدمة الدولية لحقوق الانسان
3. الشبكة السورية لحقوق الانسان
4. الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان
5. المركز السوري للاعلام و حرية التعبير
6. المركز السوري للدراسات و الابحاث القانونية
7. المركز الفلسطيني للتمنية و الحريات الاعلامية -مدى

8. المعهد السوري للعدالة و المساءلة
9. المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب
10. امبينوئي واتش
11. حماة حقوق الانسان
12. سوريون من أجل الحقيقة و العدالة
13. سيفيكيس
14. عائلات من أجل الحرية
15. مدافعو الخط الامامي
16. مركز الخليج لحقوق الانسان
17. منظمة الارشيف السوري
18. منظمة العفو الدولية
19. منظمة العدالة من أجل الحياة
20. منظمة اليوم التالي
21. منظمة أورنامو
22. منظمة باكس للسلام
23. منظمة بين الدولية